تنبيهات الخضري على ابن عقيل:
جمعا ودراسة

اعداد / د. محمد يوسف الحريري
(باحث من الجمهورية العربية السورية)
يعمل حاليا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية . جامعة الملك عبد العزيز.
جـــدة ، المملكة العربية السعودية

المقدمــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف وأبلغ من نطق بالضاد من ولد آدم وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد ،،

فهذه دراسة نحوية تناولت فيها التنبيهات التي أوردها الشيخ محمد الدمياطي، الشهير بالخضري،المتوفى سنة 1287هـ في حاشيته على شرح الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل ، المتوفى سنة 769هـ.

وطريقة معالجة هذه التنبيهات كانت كالآتي :

أولاً – قمت بجمع هذه التنبيهات من حاشية الخضري على ابن عقيل ،خاصة التنبيهات التي تمثل قيمة نحوية، والتي هي في حاجة إلى مناقشة وتحليل وبيان .

ثانياً – قمت بوضع عنوان مناسب لكل تنبيه على حدة .

ثالثاً – عالجت هذه التنبيهات – غالبا – بالإتيان برأي ابن مالك **أولا** ، ثم شرح ابن عقيل، ثم التنبيه الذي أورده الخضري ، مناقشا إياه ، مبينا موقف الجمهور منه، والموافقين له، والمعارضين إياه ، مرجحا في النهاية ما يستحق الترجيح مؤيدا ذلك بالدليل ما أمكن .

وقد رتبت هذه التنبيهات حسب ورودها في الحاشية .

وإني لأسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في معالجة هذه التنبيهات ، راجيا منه سبحانه أن ينفع بها ، ويجعل خير أعمالنا خواتيمها ، إنه سميع مجيب .

1– "ذات" الطائية .

عرض ابن عقيل لـ " ذات " الطائية فقال :الفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرا ، مثل "ذوات " وبعضهم يعربها ، كما حكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس[1] أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم[2] .

وقد أورد الخضري تنبيهًا في هذا الموطن يتضمن أمرين :

أحدهما : – ما ذكره صاحب التصريح – أن (ذات) وذوات) إذا أعربتا وجب تنوينهما لعدم الإضافة بخلاف التي بمعنى صاحب ، فتقول : جاءني ذاتٌ قامت ، ورأيت ذاتًا قامت ، ومررت بذاتٍ قامت، بالحركات الثلاث ، وتقول : جاءني ذواتٌ قمن بالرفع والتنوين ، ورأيت ذواتٍ قمن ومررت بذواتٍ قمن ، بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا[3] .

الثاني : أن القياس في تثنية (ذو) و(ذات) وجمع (ذو) ثبوت النون ، فيقال : ذوان قمن ، وذوون قاموا ، وذواتان قامتا ؛ لعدم الإضافة .

وبناءً عليه فإن ما ورد في ابن عقيل من تثنية (ذو) و (ذات) وجمع (ذو) بغير النون يكون على غير القياس .

---

[1] هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي أبو جعفر النحوي المصري له مصنفات كثيرة منها : إعراب القرآن ومعاني القرآن والكافي في العربية ، توفي سنة 338هجرية (بغية الوعاة 362/1)

[2] شرح ابن عقيل 143/1

[3] التصريح 138/1

ومع أنه على غير القياس ، وهو في جميع النسخ بغير النون ، إلا أنه لم يخطئه ، ولكنه طلب النظر في علته ، حيث قال الشيخ الخضري : لكنها في جميع النسخ محذوفة ، ولم أر من نبه عليه فلينظر ما وجهه[1] .

و ما تنبه إليه الخضري من أن الأصل في تثنية (ذو) و(ذات) وجمع (ذو) ثبوت النون قد تنبه إليه من قبل الشيخ يس في حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى وهذا نصه : "ثم الظاهر أن كلا التثنية وجمع المذكر يختم بالنون ، فيقال : ذوان ، ذواتان ، وذوين ،وذواتين ، وذوون ، وذوين ." [2]

وقد تتبعت كلام النحويين عن (ذو) الطائية – فيما بين يدي من كتب– بغية الوقوف على علة ثبوت النون فلم أر أحدا منهم قد بين العلة من ذلك ولعلها – والله أعلم– أن (ذو) و(ذووا) و(ذوات) مضافات في المعنى إلى الأفعال ، ومن ثم حذفت النون كما حذفت من أجل الإضافة اللفظية في (ذو) بمعنى صاحب .

2– حذف المجرور وإدخال الجار على معموله.

عرض ابن عقيل لبناء (أي) الموصولة وإعرابها ، مبينا أن بعض العرب يعربها مطلقا، مستدلا على ذلك بقراءة بعضهم :﴿ ثم لنَنزِعنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيَّهم أشدُّ على الرحمنِ عِتِّيا﴾ [3] بالنصب، وبقول غسان بن وعلة :

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيِهم أفضل [4]

---

[1] حاشية الخضري 75/1

[2] حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى 215/1

[3] من الآية 69 من سورة مريم

[4] البيت من المتقارب وهو في الإنصاف 715/2 وشرح المفصل3/ 147، 214 والمغني 92/1

حيث روي بجر "أيهم".

وذكر الخضري : أن القول بإعراب (أي) مطلقا ،هو مذهب الخليل ويونس، وأنهما تأولا الآية بأنها استفهامية ، وأنها مبتدأ و(أشد) خبر، ثم اختلفوا في مفعول (ننزع)، فقال الخليل : هي صفة لمعموله المحذوف والتقدير : لننزعن الفريق الذي يقال فيهم" أيهم أشد"[1] ، وقال يونس : هو الجملة ، وعلقت (ننزع) عن العمل[2]، كما في قوله : " لنعلم أي الحزبين أحصى "[3] .

ورد الخضري أقوالهم : بأن التعليق خاص بأفعال القلوب، وبما ذهب جمهور النحويين إلى أن (أي) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم، فتقول : يعجبني أيهم قائم ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم ، وعليه قوله تعالى : ﴿ثم لنَنزِعنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيَّهم أشدُّ على الرحمنِ عِتِّيا﴾ [4] بالضم، والتقدير في الآية : أيُّهم هو أشد[5] .

وقول غسان بن وعلة : إذا ما لقيتَ بني مـالكٍ فَسَلِّمْ على أيُّهم أفْضَلُ[6]

---

[1] الكتاب 399/2

[2] الكتاب 400/2

[3] من الآية 12 من سورة الكهف

[4] الكتاب 400/2 والمغني 91/1 والتصريح 135/1 وشرح الأشموني 166/1

[5] من الآية 69 من سورة مريم

[6] البيت من المتقارب وهو في الإنصاف 715/2 وشرح المفصل3/ 147، 214 والمغني 92/1

حيث روي بضم (أيُّ) يقول ابن هشام : (وحروف الجر لا تعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته، ولا يستأنف ما بعد الجار).[1]

ويعني ابن هشام بذلك : أن (أي) في البيت لا تصلح أن تكون استفهامية ، كما زعموا ، وذلك لأن حرف الجار لا يعلق عن العمل ، ولا يصح أن يقدر على شخص مقول فيه : (أيهم أفضل) لامتناع حذف المجرور وإدخال الجار على معمول صلته بلا ضرورة .

قال الخضري : (وإنما قدروا كذلك في نحو :" ما هي بنعم الولد "، " ما ليلى بنام صاحبه " لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر ، بخلاف (أي) فتعين أنها موصولة ومبنية ، وبذلك يرد على ثعلب المنكر لموصولية (أي) والنصب في الآية ، والجر في البيت شاذان ،لا يحتج بهما في الإعراب)[2]

وبناء على هذا أورد الخضري في هذا الموطن تنبيها نصه :

يؤخذ مما ذكر عن المغني انه لا يجوز في قوله : .....كمن نرجو يهب[3]

أن يقدر: كقولك: " من نرجو " لأن الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة لحذف المجرور وإدخال الجار على معموله ، كما لا يدخل على معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أي: كهذا اللفظ، ومثله كاستقم[4] ، ونحوه[5]

1- المغني 92/1 وحاشية يس على الصريح 136/1

2- حاشية الخضري 80/1

3- جزء من بيت الألفية : في عائد متصل أن انتصب بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

وقبله : إن صلح الباقي لوصل مكمل والحذف عندهم كثير منجلي

4- حاشية الخضري 80/1

5- من بيت الألفية : كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم فعل ثم حرف الكلم

3– امتناع تقديم الخبر.

لما كان المبتدأ عاملا في الخبر حق له أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها ، لاسيما عامل لا يتصرف ، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر ، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسندا ، ولشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندا إليه ، إلا أن جواز تقديمه مشروط بشروط مذكورة في كتاب النحو وإلا وجب تأخيره[1] .

ولكن الشيخ الخضري نبه إلى أن هناك مواضع أخرى – غير ما ذكره ابن عقيل في شرحه لما أورده ابن مالك في ألفيته ، كما سيأتي ذكره فيا بعد – يجب فيها تأخير الخبر وهي :

أولا: الخبر المقرون بالفاء نحو : الذي يأتيني فله درهم ، يقول الخضري :(ومثلها الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتيني فله درهم ، لشبهه جواب الشرط)[2] ويعني الخضري بذلك أن السبب في اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط ؛ فلم يجز تقديمه ، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط .

ثانيا : الخبر المقرون بالباء الزائدة ، نحو :ما زيد بقائم[3] ، ولعل العلة من عدم جواز تقديم الخبر أنه لو قدم لامتنعت الباء، وقد لا يسمع المخاطب (ما) فيفهم أن الكلام موجب ؛ ومن هنا يجب تأخير الخبر حتى تلحقه الباء فيفهم أنه نفي.

ثالثا : الخبر الطلبي نحو : زيد اضربه[4].

---

[1]– شرح التسهيل لابن مالك 296/1

[2]– حاشية الخضري 103/1

[3]– المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها

[4]– حاشية الخضري 103/1 وأوضح المسالك 212/1

ولعل العلة من عدم جواز التقديم أنه ربما يتوهم على التقديم أن (زيد) جملة مستقلة، والتقدير: اضربه زيد .

الرابع : المخبر به عن (مذ) و(منذ) نحو: "ما رأيته مذ أو منذ يومين" إذا جعل مبتدأين لتعريفهما معنى ، إذ المعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان[1] ، ولما كانتا معرفتين في المعنى أفصح الخضري عما قاله الشيخ يس[2] من أنهما نكرتان بقوله:(فقول يس: أنهما نكرة لا تحتاج لمسوغ ، وهي مذ ومنذ مراده إنهما نكرة في اللفظ)[3] .

وقد نص ابن مالك في ألفيته على مواضع خمسة وجب فيها تأخير الخبر– استدرك الخضري تنبيهاته السابقة عليها – وهي :

الأول : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر نحو : " زيد أخوك " وأفضل من زيد أفضل من عمرو ، فلا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدمته فقلت : أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد لكان المقدم مبتدأ ، وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه، فان وجد دليل يدل على أن المقدم خبر جاز ، كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، فيجوز تقديمه ، وهو (أبو حنيفة) لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس[4] ، ومنه قول الفرزدق :

---

[1]– حاشية الخضري 103/1

[2]– حاشية يس على التصريح 170/1

[3]– حاشية الخضري 103/1

[4]– شرح ابن عقيل 217/1

بنونا بنو أبنائنا وبناتنـا بنوهن أبناء الرجال الأباعد[1]

فقوله :(بنونا) خبر مقدم ، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم .

الثاني : أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا ، نحو : زيد قام ، فـ(قام) وفاعله المقدر خبر عن (زيد) ولا يجوز التقديم؛ لان تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل ، فلو برز فاعل الفعل جازا التقديم كقولك في الزيدون قاموا : قاموا الزيدون ، على أن يكون (قاموا) خبرا مقدما ، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة : أكلوني البراغيث ، لان تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة والحمل على الأكثر راجح.[2]

الثالث :أن يكون الخبر محصورا بـ(إنما) ، نحو: إنما زيد قائم ،أو بـ(إلا) نحو: ما زيد إلا قائم، وإنما امتنع تقديم الخبر على (زيد) في المثالين لئلا ينعكس المعنى ، فيفيد حصر صفة القيام في (زيد) الموصوف وانتفاءه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره ، وأما كون غيره قائما أولا فشيء آخر[3] .

وقد جاء التقديم مع (إلا) شذوذا في قول الكميت بن زيد :

فيا ربُ هل إلا بك النصرُ يُرتَجى عليهم وهلْ إلا عليك المعَوّلُ[4]

---

[1]- البيت من الطويل وهو للفرزدق في خزانة الأدب 444/1 وينظر في شرح المفصل والتصريح 173/1 والهمع 102/1

[2]- شرح ابن عقيل 219/1 وينظر شرح التسهيل 298/1 وارتشاف الضرب 41/2 وشرح الأشموني 210/1

[3]- ينظر أوضح المسالك 208/1وحاشية الخضري 102/1

[4]- البيت من الطويل وهو في سر صناعة الإعراب 139/1 وتلخيص الشواهد ص 192 والتصريح 173/1 وشرح الأشموني 210/1 والهمع 102/1

الرابع : أن يكون خبرا لمبتدأ قد دخلت عليهم لام الابتداء ، نحو : لزيد قائم ،فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ، فلا تقول: قائم لزيد ، وذلك لان اقترانها به يؤكد الاهتمام بأولويته ، وتقدم الخبر مناف لذلك فمنع، ولأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثير مصحوبها بأفعال القلوب في نحو : علمت لزيد كريم ، فإن وقع ما يوهم تقديم خبر مصحوبها حكم بزيادتها ، أو بتقدير مبتدأ بينها وبين مصحوبها الظاهر، كقول الشاعر :

خالي لأنتَ ومَنْ جريرٌ خالُهُ ينلِ العلاءَ ويُكرمُ الأخوالا [1]

فلك أن تجعل اللام من قوله (لأنت) زائدة ، ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره (أنت) كأنه قال : خالي لهو أنت[2] .

و يقول ابن مالك: (وزيادتها أولى لأن مصحوب لام الابتداء مؤكد بها وحذف المؤكد مناف لتوكيده)[3]

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدر الكلام ، كأسماء الاستفهام نحو : من لي منجدا؟ فـ(من) مبتدأ و (لي)خبر، و(منجدا) حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على (من)، فلا تقول : لي من منجدا ؟ وإلى المواضع الخمسة أشار ابن مالك بقوله :

والأصلُ في الأخبارِ أنْ تُؤخرَا وجوزوا التقديمَ إذ لا ضررا[4]

فامنعه حين يستوي الجزءان عرفًا ونكرًا عادميْ بيانِ

---

[1]- البيت لم أهتد لقائله وهو من الكامل ورد في سر صناعة الإعراب ص 387 والتصريح 174/1 وخزانة الأدب 323/1 وشرح الأشموني 211/1

[2]- ينظر شرح التسهيل لابن مالك 299/1 وشرح الأشموني 211/1

[3]- شرح التسهيل لابن مالك 299/1

[4]- ينظر شرح ابن ناظم على ألفية ابن مالك ص 81

كذا إذا مالفعلُ كان الخبـرا أو قُصِدَ استعمالُه منْحصِرَا
أو كان مسند الذي لام ابتداء أو لازم الصدر كمن لي منجدا

4– استعمالات (كان).

تستعمل (كان) ناقصة وتامة ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه كقوله – تعالى: ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾[1] ، أي : إن وجد ذو عسرة ، وبالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه بل يحتاج معه إلى المنصوب نحو : ﴿ وكان حقا علينا نصر المؤمنين ﴾[2] ، ولـ (كان) التامة معان:

أحدها : أن تكون بمعنى (حدث) ، نحو : ما شاء الله كان .

الثاني : أن تكون بمعنى (حضر) أو (وجد) ، نحو : ﴿ وإن كان ذو عسرة ﴾.

الثالث : أن تكون بمعنى (كفل) ، نحو : (كان فلان الصبي) إذا كفله .

الرابع : أن تكون بمعنى (غزل) ، نحو : (كان فلان الصوف) إذا غزله[3] .

وإلى نقصان (كان) وتمامها أشار ابن مالك بقوله :

وما سواه ناقصٌ والنقصُ في فتئ ليس مازال دائما قُفِي[4]

وقد أورد الخضري تنبيها في هذا الموطن مشيرا فيه إلى أن هناك من الأمثلة ما يحتمل فيها تمام (كان) ، كما يحتمل أيضا نقصانها ، ومن ذلك: (كان زيد قائما) فـ(كان) تحتمل معنى التمام ؛ وبناء على ذلك يعرب (قائما) حالا ، بخلاف (كان

[1]– من الآية 280 من سورة البقرة
[2]– من الآية 47 من سورة الروم
[3]– شرح الأشموني 1/ 236
[4]– شرح ابن عقيل 1/ 257

زيد أخاك) فان كان فيه ناقصة لا غير ، وذلك لأن الحال لا تأتي معرفة ، إلا أن تجعل (كان) بمعنى (كفل) فتكون حينئذ تامة ، و(أخاك) مفعول[1].

وهذا التنبيه أحد التنبيهات التي ذكرها الأشموني في هذا الباب[2] ، وزاد الخضري أنه يتعين النقص أيضا في نحو : (وكونك إياه) لنفس العلة السابقة ، وهي أن الحال لا تأتي معرفة إلا أن يجعل الأصل : (وكونك تفعله) فالفعل حال ، فلما حذف انفصل الضمير[3] .

5– زيادة (كان) وأخواتها.

ذكر الخضري زيادة أخوات (كان) من خلال تنبيهه على أمور، وذلك بعد عرضه قول ابن مالك في ألفيته لزيادة (كان) حيث قال :

وقد تزاد كان فـي حشـوٍ كمـا كان أصحَ علمَ مَنْ تقدما [4]

ويرى ابن عقيل أن ابن عصفور قد جوز زيادتها بين الشيئين المتلازمين ، كالمبتدأ والخبر ، نحو: زيد كان قائم ، والفعل ومرفوعه ، نحو : لم يوجد كان مثلك ، والصلة والموصول ، نحو : جاء الذي كان أكرمته ، والصفة والموصوف ، نحو : مررت برجل كان قائم .

---

[1]– نسبه ابن هشام في الأشموني للفارسي ولم أقف عليه في كتبه ، ينظر تلخيص الشواهد ص 252 وشرح الأشموني 1/ 241

[2]– شرح الأشموني 1/ 237

[3]– حاشية الخضري 1/ 172

[4]– ينظر شرح الناظم على ألفية ابن مالك ص99 وشرح ابن عقيل 266/1

وهذا أيضا يفهم من قول ابن مالك : وقد تزاد كان فـي حشو .....

أما قياس زيادتها فتقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب ، نحو : ما كان أصح علم من تقدما ، ولا تزاد في غيره إلا سماعًا ، وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم : ولدت فاطمة بنت الخرشب الأنمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم [1].

وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف ، كقول الفرزدق :

فكيف إذا مررتَ بـدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[2]

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

سراةَ بني أبي بكرٍ تَسَامى على كانَ المسومةِ العرابِ[3]

وبعد هذا نعود لما نبه إليه الخضري في هذا الموطن ، حيث نبه على أمور ثلاثة :

أحدها : أن تخصيص الحكم بـ(كان) يفهم منه أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم : " ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها " ، روى ذلك الكوفيون[4] .

---

[1]- ينظر شرح ابن عقيل 1/ 267 وقطر الندى بحاشية على شرح الفاكهي 1/ 16 وشرح الأشموني 238/1

[2]- البيت في ديوان الفرزدق 290/2 وهو من الوافر، ينظر البيت في المقتضب 4/ 116 والأزهية ص 188 وتلخيص الشواهد ص 252 وشرح الأشموني 240/1

[3]- البيت لم أهتد إلى قائله وهو من الوافر ، ينظر البيت في تلخيص الشواهد ص 252 والتصريح 192/1 والهمع 1/ 120و غيرها

[4]- ينظر شرح الأشموني 1/ 214 وحاشية الخضري 116/1

الثاني : أن أبا علي الفارسي أجاز زيادة " أصبح "و أمسى"[1] في قوله:

عدوُ عينـيك وشانيهما أصبح مشغـولٌ بمشغـولِ[2]

وقوله : أعاذلُ قُولي ما هويتِ فأوِّبي كثيرا أرى أمْسَى لديك ذنوبي [3]

الثالث : أن بعضهم أجاز زيادة سائرها إذا لم ينقص المعنى[4]، وهذا الرأي نسبه أبو حيان للفراء حيث قال : (وخلافا لمن أجاز زيادة أفعال هذا الباب إذا لم ينقص المعنى وهو الفراء)[5]

وهذا التنبيه أحد التنبيهات التي ذكرها الأشموني في شرحه على ألفيه ابن مالك ، نقله عنه الخضراوي بنصه دون الإشارة إلى ذلك من قريب أو من بعيد .

6– الفصل بين الصلة ومعمولها بأجنبي.

أورد الخضري في باب أفعال المقاربة تنبيها يمنع فيه كون الظاهر اسم (عسى) في "أن يضرب زيد عمرا"، وذلك لئلا يفصل بين صلة "أن" وهي "يضرب" ومعمولها

1– نسبه ابن هشام والأشموني للفارسي ، ولم أقف عليه في كتبه، ينظر تلخيص الشواهد ص252، وشرح الأشموني 241/1

2– البيت لم أهتد لقائله وهو من السريع ، ينظر في تلخيص الشواهد ص 252 ، والهمع 1/ 120 وشرح الأشموني 1/ 241 ، والمراد بشانيها : باغضها

3– البيت للنمر بن تولب في تلخيص الشواهد ص252 ، 258 وهو من السريع ، ينظر في تلخيص الشواهد ص 252 والهمع 1 /120 وشرح الأشموني 242/1

4– حاشية الخضري 117/1

5– ارتشاف الضرب 96/2

وهو"عمرا"بأجنبي وهو"زيد" ؛ ذلك أن الموصول لابد له من صلة ، وهذه الصلة يشترط فيها شروط منها : أن تتأخر عنه فلا يجوز تقديمها ولاشيء من أجزائها على الموصول ، لأن الموصول كصدر الكلمة ، والصلة كعجزها ، فحقيق أن يتصلا، ولا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها ، فإن جاء ما ظاهره ذلك فهو مؤول[1] ، نحو قوله تعالى:

﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾[2] وقول العجاج :

ربيْتُه حتى إذا تعـمَّـدا كان جزائي بالعصا أن أُجْلَدا[3]

فظاهر (فيه) من قوله – تعالى : ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ أنه من صلة "الزاهدين" ، كأنه قال : من الزاهدين فيه ، وظاهر"بالعصا" في قول العجاج :

..... كان جزائي بالعصا أن أُجْلَدا

أنه من صلة (أن) كأنه قال : أن أجلد بالعصا[4] وتأويل ذلك عند المبرد[5] ، وابن عصفور[6] ، أنه على إضمار فعل ، كأنه قال : أعني فيه ، وأعني بالعصا ، ورد هذا التأويل بان (أعني)لا يتعدى بحرف الجر ومن ثم فحرف الجر في ذلك وأمثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة ، والتقدير في الآية : زاهدين فيه من الزاهدين[7]

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك 232/1 وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى 219/1

[2] من الآية 20 من سورة يوسف

[3] الرجز في ملحق ديوان العجاج ص 173 والمحتسب 310/2 وشرح المفصل 9/ 151 والهمع 88/1، 122، 2/ 173

[4] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 173/1

[5] نقله عنه الشيخ يس في حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى 1/ 21

[6] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 187

[7] حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى 219/1

ومنها: أن لا يفصل بينهما وبين الموصول بفاصل أجنبي[1]، ويعنى بالفاصل الأجنبي ما ليس من الصلة ، إلا أن يكون الفاصل جملة اعتراض ، وهي ما كان فيه – من الجمل– تأكيد أو تبيين للصلة ، فمثال التأكيد قول جرير :

ذاكَ الذي وأبيك تعرفُ مالكا والحقُّ يدفعُ ترهاتِ الباطلِ[2]

ففصل بالقسم الذي هو (وأبيك) بين " الذي " وصلته لان فيها تأكيدا للصلة حتى كأنه قال : ذاك الذي تعرف مالكا حقًا [3]

ومثال التبيين قوله تعالى :﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة﴾ [4] فقوله : " وترهقهم ذلة " من كمال الصلة ، لأنه معطوف على " كسبوا " وفصل بين الصلة والموصول

بقوله : " جزاء سيئة بمثلها " وهو جملة من مبتدأ وخبر والباء زائدة في الخبر لأن فيها تأكيدا لقوله تعالى : "وترهقهم ذلة " لأن جزاء سيئة بمثلها من رهوق الذلة لهم[5]

---

[1]– المقتضب 193/3 وشرح التسهيل لابن مالك 232/1 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 186/1

[2]– البيت من ديوان جرير ص58 وهو من الكامل ورواية الخصائص تعرف مالك –بالرفع– على أنه خبر (ذاك) ينظر الخصائص 336/1 والمعرب 62/1 والهمع 88/1، 274

[3]– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 186/1

[4]– من الآية 27 من سورة يونس

[5]– شرح جمل الزجاجي 186/1

ومنها : ألا يفصل بينهما وبين معمولها بفاصل أجنبي فان فصل بأجنبي كان شاذا كقوله :

وأبغضُ مَنْ وضعْتُ إليَّ فيه لســاني معْشَـرٌ عنهم أذودُ[1]

فـ (إلي) متعلق بـ(أبغض) وقد فصل بين الصلة ومعموليها وهما (لساني) و(فيه) وهو أجنبي من (وضعت) وماعملت فيه لتعلقه بالمضاف إلى الموصول ، وهو (أبغض) والأصل تأخيره بعد (لساني) أي : وأبغض من وصفت فيه لساني إلى معشر[2]، هذا وقد عرض ابن مالك في ألفيته لـ (عسى) من أفعال المقاربة ، مبينا أنها تختص – من بين سائر أفعال هذا الباب – بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر ما يعود على هذا الاسم السابق ، وهذه لغة تميم ، وجاز تجريدها عن الضمير ، وهي لغة أهل الحجاز ، يقول ابن مالك :

وجردن عسى ، أو ارفع مضمرا بها ، إذا اسم قبلها قد ذُكرا [3]

ومثل ابن عقيل لذلك بنحو : " زيد عسى أن يقوم " فعلى لغة تميم يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على (زيد)، و(أن يقوم) في موضع نصب بـ(عسى) وعلى لغة الحجاز لا ضمير في (عسى) ، و(أن يقوم) في موضع رفع بـ(عسى)[4].

---

[1] البيت لم اهتد إلى قائله وهو من الوافر ، ينظر في شرح التسهيل 232/1 وحاشية يس على التصريح 128/1 والهمع 88/1

[2] ينظر شرح التسهيل 232/1 وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى 219/1

[3] شرح ابن عقيل 314/1

[4] شرح ابن عقيل 315/1

وما ذهب إليه الخضري في تنبيهه السابق نظّر له بقوله – تعالى : ﴿عسى أن يبْعثَك ربُك مقاما محمودا ﴾ [1] حيث قال : (يمتنع كون الظاهر اسم (عسى) في "عسى أن يضرب زيد عمرًا " لئلا يفصل بين صلة (أن) وهي (يضرب) ومعمولها وهو (عمرًا) بأجنبي وهو (زيد) ، ونظيره قوله تعالى :﴿ عسى أن يبْعثَك ربُك مقامًا محمودًا ﴾ نصب (مقاما) بـ (يبعثك) على الظرفية أو غيرها ، فإن جعل مصدرا لمحذوف أي : فتقوم مقاما جاز الأمران [2]

وتوضيحا لما قاله الخضري أقول : إن في نصب (مقاما) من الآية الكريمة أربعة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على الظرفية أي : يبعثك في مقام .

الثاني : أن ينتصب بمعنى (يبعثك) لأنه في معنى (يقيمك) يقال : أقيم من قبره وبعث منه ، فهو نحو : قعد جلوسا .

الثالث : أنه منصوب على الحال أي : يبعثك ذا مقام محمود .

الرابع : أنه مصدر مؤكد وناصبه مقدر ، أي : فيقوم مقاما .

و(عسى) على الأوجه الثلاثة دون الرابع يتعين فيها أن تكون تامة ، فتكون مسندة إلى (أن) وما في حيزها ، إذ لو كانت ناقصة على أن يكون (أن يبعثك) خبرا مقدما ، و(ربك) اسما مؤخرا ، لزم من ذلك محذور وهو : الفصل بأجنبي بين صلة الموصول ومعمولها ، فان (مقاما) على الأوجه الثلاثة الأُول منصوب بـ (يبعثك) وهو صلة لـ(أن) فإذا جعلت (ربك) اسمها كان أجنبيا عن الصلة فلا يفصل به ، وإذا جعلته فاعلا لم يكن أجنبيا فلا يبالى بالفصل به ، وأما على الوجه

[1] – من الآية 79 من سورة الإسراء

[2] – حاشية الخضري 128/1

الرابع فيجوز أن تكون التامة والناقصة بالتقديم والتأخير ؛ لعدم المحذور لأن (مقاما) معمول لغير الصلة [1] .

وهذا التنبيه الذي ذكره الخضري أحد التنبيهات التي ذكرها الأشموني في هذا الباب[2] .

7- إلحاق ضرب بأفعال القلوب.

قبل أن نذكر تنبيه الخضري في هذا الباب لابد أن نبين أن أفعال القلوب على ثلاثة أنواع :

الأول : ما يفيد الخبر يقينا ، وقد ذكر ابن مالك خمسة منها في ألفيته وهي : رأى، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وتعلم .

الثاني : ما يفيد فيه رجحان اليقين ، وقد ذكر ابن مالك منها ثمانية : خال ، وظن، وحسب ، وزعم ، وعدّ ، وحجا : وجعل ، وهب .

الثالث : ما يفيد فيه تحويل صاحبه إليه ومن هذا النوع (صير) كقولك: صيرت زيدا صديقك .

وإلى الأنواع الثلاثة أشار ابن مالك بقوله :

انصب بفعل القلب جزئي ابتدأ أعني رأى ، خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد حجا ، درى وجعل الذي كاعتقدا

---

[7] تنظر هذه الأوجه مفصلة في البحر المحيط 6/ 73 والدر المصون 4/ 415

[8] شرح الاشموني 266/1

وهب ، تعلم والتي كصيرا أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا[1]

وقد أورد الخضري في هذا الباب تنبيها مضمونه أن بعض النحويين عدّ الفعل (ضرب) العامل في (مثلا) من قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلا عبدًا ﴾ [2]،و﴿ واضْرِبْ لهم مَثَلا أصْحابَ القريةِ ﴾ [3] من أفعال التصيير، فـ(مثلا) مفعول أول ، وما بعده مفعول ثاني ، أو عكسه ، وكذا الفعل (نبذ)، كقوله تعالى : ﴿ نبذ فريق من أهل الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم ﴾ [4]، فـ(كتاب الله) مفعول أول ، و(وراء ظهورهم) مفعول ثان ، لا ظرفا لـ(نبذ) ؛ لأن الظرف يجب احتواؤه على الفاعل[5] ، وقد رُد هذا الرأي من وجوه :

الأول : مانقله الصبان والخضراوي عن الروداني من أنه ليس شرطا احتواء الظرف على فاعل عامله ، وذلك لأن الظرف تارة يحوي الفاعل ، نحو : دعوت الله في المسجد ، وتارة يحتوي المفعول ، نحو : أبصرت الهلال في السماء وبين السحاب ، وتارة يحويهما معا ، نحو : ضربت زيدا في السوق[6] .

---

[1] ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص 141 ،146 وشرح ابن عقيل 380/1، 395

[2] من الآية 75 من سورة النحل

[3] من الآية 13 من سورة يس

[4] من الآية 101 من سورة البقرة

[5] حاشية الخضري 150/1

[6] حاشية الصبان 25/1 وحاشية الخضري 150/1

الثاني : أن إلحاق الفعل (نبذ) بأفعال التصيير يقتضي أن ما كان بمعنى (نبذ) كـ (رمى)، و(طرح) مثلها في ذلك[1]

الثالث : بناء (ضرب) للمجهول ، واكتفاؤه بالمرفوع في قوله تعالى :"ضرب مثل فاستمعوا له"[2] يدل على أنه ليس من أفعال القلوب ؛ لأنه لا يفعل ذلك بشيء من أفعال القلوب[3] .

وبناء عليه فالراجح أن (ضرب) و(نبذ) غير ملحقين بأفعال القلوب ، والأولى بقاؤها على المعنى الأصلي ، خاصة أن دعوى الخروج عن الأصل لا دليل عليها ، ومما لاشك فيه أن البقاء على المعنى الأصلي أولى من العدول عنه إلى معنى آخر فيه من الإشكالات ما فيه .

ومما ينبغي أن ينبه إليه هو أن أفعالا أخرى غير هذين الفعلين ألحقها بعضهم بـ(صير) : فقد ألحق هشام الكوفي (عرف وأبصر) ، وألحق ابن درستويه (أصاب و صادف و غادر) ، ولم يرتض ابن مالك هذا الإلحاق ؛ بدعوى أنه لا دليل على شي ء من ذلك فلا يلتفت إليه [4].

---

[1]- حاشية الصبان 25/1

[2]- من الآية 73 من سورة الحج

[3]- شرح التسهيل لابن مالك 85/2

[4]- السابق نفسه والصفحة نفسها

8- نائب الفاعل .

أورد الخضري تنبيها في هذا الموطن مضمونه أن شرط إنابة الثاني من باب "ظن" عند أمن اللبس ألا يكون جملة ، وإلا منع اتفاقا إلا إذا حكيت بالقول ؛ لأنها حينئذ كالمفرد لقصد لفظها[1]، نحو : ﴿ وإذا قِيل لهم لا تُفْسِدوا في الأرضِ ﴾ [2]) وهذا التنبيهات أحد التنبيهات التي ذكرها الأشموني في هذا الباب ، حيث قال : (الأول – يعني من التنبيهات – يشترط لإنابة المفعول الثاني مع ما ذكره ألا يكون جملة)[3]

ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل المتعدي إلى مفعولين إذا بُني لما لم يسم فاعله : فإما أن يكون من باب (أعطى) ، أو من باب (ظن) ، فإن كان من باب (أعطى) جاز إقامة الأول منها وكذلك الثاني ، فتقول : كسي زيد جبة ، وأُعطى عمرو درهما ، وإن شئت أقمت الثاني فتقول : أُعطي عمرا درهم ، وكسي زيدا جبة، هذا إذا لم يحصل لبس بإقامة الثاني ، وإلا وجب إقامة الأول ، نحو : أعطيت زيدا عمرا ، فتعين إقامة الأول فتقول: أعطى زيد عمرا ، ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ ؛ لئلا يحصل لبس لأن كل واحد منها يصلح أن يكون آخذا بخلاف الأول .

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول ، نحو : أعطي زيد درهما ، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني فلا تقول : أعطي درهم زيدا[4]) ،

---

[1]) حاشية الخضري 172/1

[2]) من الآية 11 من سورة البقرة

[3] شرح الأشموني 69/1

[4]) ارتشاف الضرب 1/ 186 والتصريح 292/1

وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين ، الثاني منهما خبر في الأصل كـ(ظن) وأخواتها، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها ، فالمشهور عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ، ويمتنع إقامة الثاني في باب (ظن) ، والثالث في باب (أعلم)، فتقول : ظن زيد قائما ، ولا يجوز : ظن زيدا قائم ، ونقول : أُعلم زيد فرسك مسرجا ، ولا يجوز إقامة الثاني فلا تقول : أُعلم زيدا فرسك مسرجا ، ولا إقامة الثالث فتقول : أُعلم زيد فرسك مسرج ، وذهب جماعة النحويين منهم ابن مالك إلى أنه لا يتعين إقامة الأول لا في باب (ظن) ولا في باب (اعلم)، لكن يشترط ألا يكون لبس ، فتقول : ظن زيدا قائم ، وأُعلم زيدا فرسك مسرجا[1] .

يقول ابن مالك مشيرا إلى ماسبق :

وباتفاق قد ينوب الثاني مـن باب كسا فيما التباسه أُمِـن

في باب "ظن" و"أرى" اشتهر ولا أرى منعا إذا القصد ظهر[2]

وأغلب الظن عندي أن العلة من إتيانه بالتنبيه السابق هي دفع ماذهب إليه بعضهم من أن نائب الفاعل في الآية الكريمة مضمر ، تقديره : وإذ قيل لهم قول هو ، وأضمر لأن الجملة بعده تفسره ، ولا يجوز أن يكون (لاتفسدوا) قائما مقام الفاعل ؛ لأن الجملة لا تكون فاعلا فلا تقوم مقام الفاعل ، فضلا عن ذلك أنه إذا أمكن الإسناد المعنوي لم يعدل إلى اللفظي وقد أمكن هنا،فلا يجوز العدول

[1] – شرح التسهيل 2/ 192 وشرح الأشموني 69/2

[2] – حاشية الخضري 1/ 464، 465

عنه[1]، وقد دفع هذا الزمخشري[2] و الرضي[3] وأبو حيان[4] و السمين[5] والخضري والأشموني بأن الجملة لا تقع موقع الفاعل إلا إذا كانت محكية كما في الآية الكريمة فإنه يجوز قيامها مقامه؛ لكونها بمعنى المفرد أي اللفظ،ومثلها قوله تعالى:﴿ وقِيلَ يا أرضُ ابلعِي ماءَكِ ﴾[6] أي قيل هذا القول وهذا اللفظ[7] ، كذلك يجوز قيام الجملة مقام الفاعل إذا أولت الجملة بمصدر المضمون ، كقوله تعالى : ﴿ وتَبَيَّنَ لكم كيف فعْلنا بِهِم ﴾[8] و ﴿ أفلمْ يَهْدِ لَهُم كم أهْلكْنا ﴾[9] أي : تبين لكم فعلنا بهم و أفلم يهد لهم إهلاكنا ؛ وبناء على هذا فجملة (لا تفسدوا) على قول من جوز إنابتها في محل رفع نائب فاعل ، وعلى رأي من منع مفسرة لا محل لها من الإعراب .

---

[1] إملاء ما من به الرحمن 18/1
[2] الكشاف 38/1
[3] شرح الكافية في النحو للرضي 83/1
[4] البحر المحيط 1/ 64
[5] الدر المصون 1/ 119
[6] من الآية 44 من سورة هود
[7] شرح الكافية في النحو للرضي 1/ 119
[8] من الآية 45 من سورة إبراهيم
[9] من الآية 128 من سورة طه

9- تعدد المفعول له.

أورد الخضري نقلا عن السيوطي[1] تنبيها في هذا الباب نصه : (لا يجوز تعدد المفعول له ، نصبا أو جرا، ومن ثم منع في قوله تعالى : ﴿ ولا تُمْسِكوهُنَّ ضِرَارا لتَعْتَدوا ﴾[2] ، تعلق " لتعتدوا" بالفعل إن جعل "ضرارا" مفعولا له ، أي : بل هو متعلق بـ "ضرارا" وإنما يتعلق به إن جعل حالا ، أي : مضارين)[3]

وقد منع النحويون تعدد المفعول له من غير عطف أو بدل[4] ، يقول أبو حيان: (ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنان إلا على جهة البدل أو العطف ، سواء جرا ، بحرف السبب أو أحدهما ،أم نصباً، فأما قوله تعالى : ﴿ إلا تذْكرةً لمنْ يخْشَى ﴾[5] فمنصوب بفعل مضمر)[6] والعلة في ذلك – كما قال الدسوقي – أن الشيء لا يعلل بأمرين لما فيهما من التخالف[7] .

كما حكى ابن هشام في كتابه مغني اللبيب أن " من الصواعق " في قوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابِعَهم في أذانهم من الصواعقِ حذَرَ الموتِ ﴾[8] متعلق بـ (حذر) أو بـ (الموت) ، ورده ابن هشام من وجهين :

---

[1] الهمع 195/1

[2] من الآية 231 من سورة البقرة

[3] حاشية الخضري 196/1

[4] الهمع 159/1

[5] من الآية 3 من سورة طه

[6] ارتشاف الضرب 2/ 224

[7] حاشية الدسوقي 2/ 180

[8] من الآية 19 من سورة البقرة

أحدهما : أن فيهما تقديم معمول المصدر؛ لأن (حذر) مصدر بدليل جر ما بعده وليس فعلا وكذلك (الموت) مصدر أيضا .
الثاني : أن في الثاني تقديم معمول المضاف إليه على المضاف .

ويرى ابن هشام أن الدافع لهذا التوجيه أنه لو علقه بـ(يجعلون) ــ وهو في موضع المفعول له ــ لزم تعدد المفعول له من غير عطف إذ كان (حذر الموت) مفعولا له، وقد أجاب ابن هشام عن ذلك بان الأول تعليل للجعل مطلقا ، والثاني تعليل له مقيدا بالأول ، والمطلق والمقيد غيران ، فالمعلل متعدد في المعنى وإن اتحد في اللفظ[1] .
ولعل مراد ابن هشام بقوله :(المطلق والمقيد غيران) هو أن المطلق والمقيد لما كانا متغايرين نزلا منزلة المعطوف والمعطوف عليه ؛ ومن ثم فلا مانع من تعلقهما بـ(يجعلون) مع كونهما مفعولين له .

10– بناء المضاف على الفتح.

يكتسب المضاف البناء من المضاف إليه في ثلاثة أبواب :
أحدهما : أن يكون المضاف إليه زمانا مبهما ، والمضاف إليه فعل مبني ، سواء كان البناء أصليا ، كقول النابغة :

[1]– مغني اللبيب 624/2

على حينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصِبا وقلْتُ ألما أصحُ والشَّيْبُ وازِعُ [1]

أو بناء عارضا ، كقوله :

لأَجْتذبَنَّ منْهُن قلبي تَحُلُمًا على حينَ يسْتَصْبينَ كلَّ حليم[2]

فقد روى (حين) بالفتح فيهما ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، حيث قال : وابن أو أعرب ما كإذ قد أجريا واختر بنا متلو فعل بنيا[3]

ومرجوح عند ابن عصفور[4] ، فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية ، فالبصريون يوجبون الإعراب وأجاز الكوفيون البناء[5] ، وإليه مال ابن مالك حيث قال : وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب ومن بنى فلن يفندا[6]

واحتجوا لذلك بقراءة نافع : ﴿ هذا يومَ ينفعُ ﴾ [7] بالفتح[8] ، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير : ﴿ يومَ لا تملكُ نفسٌ ﴾[9] بالفتح[10] ، وقد روى قوله:

---

[1] البيت من ديوان النابغة ص 32 وهو من الطويل ، ينظر البيت في الكتاب 330/2 وأوضح المسالك 33/3 والمغني 2/ 594

[2] البيت لم اهتد إلى قائله وهو من الطويل ورد في أوضح المسالك 135/3 والتصريح 42/2 والمغني 594/2 والهمع 218/1

[3] شرح ابن عقيل 56/2

[4] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 160/1

[5] مغني اللبيب 595/2

[6] شرح ابن عقيل 56/2

[7] من الآية 119 من سورة المائدة

[8] السبعة لابن مجاهد ص 250

[9] من الآية19 من سورة الانفطار

[10] السبعة لابن مجاهد ص 674

أَلمْ تَعْلمِي يا عمرَكِ اللهُ – أنني كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ[1]

وقول أبي صخر الهذلي :

إذا قلْتُ :هذا حينَ أسْلو يَهيجُني نسيم الصَبَا مِنْ حيثُ يَطَّلع الفجْرُ [2]

بفتح (حين) فيهما ، ومن ثم صحح ابن هشام مذهب الكوفيين في هذا المسألة فقال : (والصحيح جواز البناء)[3].

الثاني : أن يكون المضاف ظرفا مبهما مضافا إلى مبني ، نحو : ﴿ ومِنْ خِزْيِ يومئذٍ﴾[4] ، و﴿ ومن عذابِ يومئذٍ ﴾[5] بجر (يوم) وفتحه .

الثالث : أن يكون المضاف إليه مبهما غير ظرف ،ك(غير) و(مثل) و(دون) ونحوهما مما هو شديد الإبهام ، إذا أضيفت إلى مبني جاز أن تكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة التعريف من المضاف إليه ، بخلاف المختص ؛ لأن المبهم له شدة تعلق بما بعده ولأن معناه لا يتضح إلا بما أضيف إليه ، فهو أهل لاكتسابه منه

[1] – البيت لمبشر بن هذيل في ديوان المعني 89/1 وفي شرح المغني لموبال بن جهم المدحجي 884/2 وورد في المغني 595/2 والهمع 218/1

[2] – البيت من الطويل وهو لأبي صخر الهذلي في شرح إشعار الهذليين 957/2 وشرح شواهد المغني 169/1 ولسان العرب مادة (ط.ل.ع)

[3] – مغني اللبيب 595/2

[4] – من الآية من الآية 66 من سورة هود

[5] من الآية 11 من سورة المعارج

البناء نحو : ﴿مثلَما أنَّكم تنطقون﴾ [1]،﴿ وقد تقطَّعَ بينَكم ﴾ [2] ،﴿ ومنا دونَ ذلك ﴾ [3] بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لـ(حق) والثاني فاعل لـ (تقطع) والثالث مبتدأ .

ومنع بعضهم الآخر معللا ذلك أنه : لا يجوز أن تكون الإضافة إلى المفرد المبني سببا لا في الظرف ولاغيره ؛ لأنها تكف سبب البناء لاختصاصها بالأسماء فكيف تكون سببا فيه ، والفتحات فيما ذكر إعراب ؛ لأن (مثل) حال من الضمير في (حق) ، و (بينكم) حال من فاعل (تقطع) وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، و(دون) صفة لمبتدأ محذوف أي : منا قوم دون ذلك[4] .

هذا وقد أورد الخضري تنبيها في هذا الموطن يشير فيه إلى أمرين :

أولهما : أن هذه الأنواع قد ذكرها ابن هشام فيما يبنى على الفتح إلا أنه جعله على نوعين فقط :

أحدهما : الزمان المبهم المضاف للجملة ، الثاني : الاسم المبهم زمنا أو غيره المضاف لمبني فبناء الأول لإضافته للجملة لما كانت جائزة بخلاف (حيث) ، وأما الثاني : فلا كتسابه من المضاف إليه كما مر ، وبنيا على حركة إشعارا بعروض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كـ(يوم) ، وخصا بالفتح تخفيفا ؛ لثقل الإضافة للجملة والمبني، حتى آثروه على إتباع الكسرتين كما في (يومئذ) .

---

[1] من الآية 23 من سورة الذاريات

[2] من الآية 94 من سورة الأنعام

[3] من الآية 11 من سورة الجن

[4] مغني اللبيب 592/2، 593

ثانيهما :أنه لا يجوز بناء المذكورات على غير الفتح ، لا قياسا ولا سماعا ، لأنه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور[1] وغيره فيما بني على الفتح لا غير[2] ، وبناء على هذا يرى الخضري أن من قال بغير البناء على الفتح قد جانب الصواب ، يقول الخضري : (فعلم أنه لا يجوز بناء المذكورات على غير الفتح ، لا قياسا ولا سماعا ؛ لأنه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما بني على الفتح لا غير ، وقد صرح الصبان بأن البناء الجائز بالإضافة إلى المبني هو الفتح لا الضم ، فكذا الإضافة إلى الجملة لأنهما من واد واحد ، وهذا مما لا يخفى على من له أدنى إلمام بالعلم وأهله ، لكنه خفي على متعصبي زمننا حتى جادلوا بما لا ينبغي ذكره .)[3]

11– إعمال المصدر.

عرض ابن مالك في ألفيته لإعمال المصدر فقال :

بفعله المصدر الحق في العمل مضافا ، أو مجرورا ، أو مع أل
أن كان فعل مع (أن) أو(ما)يحل محله ولاسم المصدر عمل[4]

وشرحه ابن عقيل بان المصدر يعمل عمل الفعل في موضوعين :

[1]– شرح شذور الذهب ص 81
[2]– حاشية الخضري 10/2
[3]– الصفحة نفسها والمرجع السابق نفسه
[4]– ينظر شرح ابن عقيل 88/2

أحدهما : أن يكون نائبا مناب الفعل نحو : ضربا زيدا ، فـ(زيدا) منصوب بـ(ضربا) لنيابته مناب (اضرب) وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في (اضرب) .

الثاني : أن يكون المصدر مقدرا بـ(أن) والفعل ، أو بـ(ما) والفعل ، فيقدر بـ(أن) إذا أراد المضي أو الاستقبال نحو:عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا ، والتقدير : من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضرب زيدا غدا ، ويقدر بـ(ما) والفعل إذا أريد به الحال ، نحو : عجبت من ضربك زيدا الآن ، والتقدير : مما تضرب زيدا الآن[1].

وتعقبه الخضري[2] بان هناك شروطا أخرى لإعمال المصدرهي : – أن لا يكون مضمرا[3] ، خلافا للكوفيين حيث جوزوا إعماله مضمرا ، واحتجوا بقول زهير:

وما الحربُ إلا ماعلمتُمْ وذقتُمُ وما هو عنها بالحديثِ المرجَّمِ[4]

فإن ظاهره أن (منها) متعلق بـ(هو) الذي هو ضمير المصدر، و تأول البصريون ذلك على أن (عنها) متعلق بأعني مقدرا أو بالمرجم ، وإذا جعل متعلقا به فتقديمه عليه للضرورة ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم ، أي : مرجما عنها ، أو على تقدير: وماهو الحديث عنها و(الحديث) بدل من (هو) ثم حذف[5].

---

[1] – المصدر السابق نفسه 88/2، 89

[2] – حاشية الخضري 22/2 ذكرت هذه الشروط في حاشية الخضري على سبيل الإجمال وتعقبتها ببعض التفاصيل.

[3] – شرح التسهيل لابن مالك 106/3 وشرح الأشموني 286/2

[4] – البيت من الطويل وهو في رشح التسهيل 106/3 وخزانة الأدب 10/3 والهمع 92/2

[5] – حاشية يس على تصريح 62/2

– أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل ؛ لأنه غير عن الصيغة التي اشتق منها الفعل فلا يقال : عرفت ضربتك زيدا، ونحو ذلك ، أما التاء التي في أصل بنيته كرحمة ورغبة ورهبة فلا تضر[1]، وأما قوله :

يُحابِي به الجَلْدُ الذي هو حازمٌ بضربَةِ كفيْه الملا نفسَ راكبِ[2]

فشاذ.

– ألا يكون مصغرا فلا يقال : عرفت ضريبك زيدا ونحوه ؛ لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالا يلزم منه نقض المعنى[3].

– أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله ، فلا يجوز : أعجبني ضربك المبرح زيدا، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة للموصول فلا يفصل بينهما[4] ، فلو نعت بعد تمامه نحو : أعجبني ضربك زيدا المبرح ، لم يمنع ولهذا لا يصلح أن يكون (يوم) في قوله تعالى :﴿ إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر﴾[5] معمولا لـ(رجعه) ؛ للفصل بينهما بخبر (أن) ، وإنما هو معمول لمحذوف تقديره : يرجعه يوم تبلى السرائر.

---

[1]– شرح التسهيل 108/3 وشرح الأشموني 286/2 وحاشية الخضري 22/2

[2]– البيت لم أهتد إلى قائله وهو من الطويل ورد في شرح الأشموني 286/2 وحاشية يس على التصريح 62/2 ، والشاهد فيه (بضربة كفه الملا نفس راكب) فان (ضربة) مصدر محدود أضيف إلى فاعله ونصب (الملا)وهو مفعوله وهذا النصب شاذ لأن المصدر المحدود لايعمل .

[3]– ينظر شرح التسهيل 106/3 وشرح الأشموني 286/2 وحاشية الخضري 22/2

4– شرح التسهيل 108/3 وشرح الاشموني 286/2 وحاشية الخضري 22/2

[5]– الآية 8، 9 من سورة الطارق

– ألا يكون محذوفا ، ومن ثم ضعف تقدير متعلق البسملة مصدرا محذوفا ، تقديره ابتدائي[1]

أن يتقدم على معموله فلا يجوز : أعجبني زيدا ضرب عمرو[2] ، يقول الخضري : (لكن جوز الرضي تقديم معموله الظرفي،واختاره السعد وغيره لتوسعهم فيه،ومنه: ﴿فلما بلغ معه السعي ﴾ ، ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة ﴾ ، ﴿ لايبغون عنها حولا﴾،" اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا " وجعل الظرف متعلقا بمحذوف حالا من المصدر تكلف) ، وماذهب إليه الرضي والسعد والخضري من إجازة تقديم معمول المصدر الظرفي على المصدر هو الراجح– في نظري– وذلك لأن من سننهم أنهم يغتفرون في الظروف والمجرورات مالا يغتفر في غيرها ، وجوز بعضهم – أيضا– تقديم معموله عليه إذا كان بدلا من اللفظ بفعله ، نحو: زيدا ضربا.

– أن يكون مفردا ، يقول الخضري : وشذ إعمال غيره كقوله :

قد جرَّبُوه فما زادتْ تجاربُهم أبا قدامةَ إلا المجْدَ والنَفَعا[3] [4]

وعلة إفراده هي بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل ؛ لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل، والذي تميل إليه النفس إعماله مجموعا ؛ وذلك لكثرة الشواهد التي أعمل فيها مجموعا ، إلا أنه ينبغي أن يوقف

---

[1]– التصريح بمضمون التوضيح 63/2 وحاشية الصبان 286/2 وحاشية الخضري 22/2

[2]– التصريح بمضمون التوضيح 63/2 وحاشية الخضري 22/2

[3]– حاشية الخضري 22/2

[4]– البيت للأعشى في ديوانه ص 159 وهو من البسيط ينظر في الخصائص 208/2 وشرح الاشموني 285/2

على هذا المسموع دون القياس عليه. [1] [2]

قال الخضري عقب ذكره هذه الشروط : (وترك المصنف هذه الشروط لإغناء ما ذكره عنها إذ المضمر لا يقدر بالفعل ، بل لايسمى مصدرا أصلا ، وتأويل المصغر، وذو التاء ، والمجمع يفوت المقصود منها ، وأما المفصول والمؤخر ، فلأن معمول الصلة لا يفصل بأجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا في ذلك للاحتياج إليه فتدبره ، والله أعلم)

12– قطع النعت .

عرض ابن مالك في ألفيته للنعوت المتكررة ، فقال :

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفـتقرا لذكرهن اتبـعت

واقطع وأتبع إن يكن معنيا بدونها ، أو بعضها اقطع معلنا[3]

ومراد ابن مالك من هذين البيتين – كما قال ابن عقيل – : إن النعوت إذا تكررت وكان المنعوت لايتضح إلا بها جميعا وجب إتباعها ، فتقول : مررت بزيد الفقيه الشاعر المحدث ، وإذا كان المنعوت متضحا بدونها جاز فيها جميعا الإتباع والقطع ، وإن كان معينا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع ، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع .

---

[1]– شرح التسهيل 106/2

[2]– مالازم الإفراد في النحو العربي صـ56

[3]– ينظر شرح ابن عقيل 188/2، 189

وحقيقة القطع : أن يرفع النعت على إضمار مبتدأ ، أو ينصب على إضمار فعل، نحو : مررت بزيد الكريمُ أو الكريمَ ، أي :هو الكريم أو أعني الكريمَ [1] .

ولقطع النعت شروط : **أحدها** : ألا يكون النعت للتأكيد نحو : أمس الدابر لا يعود ، و﴿ فإذا نُفِخَ في الصورِ نفْخةٌ واحدةٌ﴾ [2] ، و ﴿ وقال اللهُ لا تَتَخِذوا إلَهَيْنِ اثنينِ ﴾ [3]

الثاني : النعت الملتزم نحو :الشعرى العبور ، ويعنى بالملتزم : الذي التزمت العرب النعت به، والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتا ؛ لأنه يلزم بعدها نعت .

الثالث : النعت الجاري على مشارٍ به ، نحو : مررت بذلك الرجل وذلك لان اسم الإشارة محتاج إلى نعته ليتبين ذاته[4] .

الرابع : أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم ، لأنه أن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه ، ولا قطع مع الحاجة ، وكذلك إذا وصف الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب ، لكن ذلك يستلزم وصفا آخر ، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم ، نحو : مررت بالرجل العالم المبجل ، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل[5] .

---

[1]- شرح الكافية في النحو للرضى 316/1 وشرح الاشموني 69/3

[2]- من الآية 13 من سورة الحاقة

[3]- من الآية 51 من سورة النحل

[4]- تنظر هذه الشروط الثلاثة في شرح الكافية في النحو للرضى 316/1 وارتشاف الضرب 592/2 والهمع 119/2

[5]- شرح الكافية في النحو للرضى 316/1

الخامس: زاد يونس شرطا آخر في النعت الذي لا يقطع ، وهو :ألا يكون ترحما، نحو : اللهم الطف بعبدك المسكين، أي: أترحم[1] .

هذا وقد أورد الخضري تنبيها في هذا الموطن يقول فيه : (إن محل التفصيل المتقدم إذا كان المنعوت معرفة . أما النكرة فيتعين إتباع الأول من نعوتها ، ويجوز في الباقي القطع ، سواء افتقر إلى جميعها أم لا، لأن القصد من نعتها تخصيصها ، وقد حصل بالأول ، فإن كان نعتها واحدا فقط امتنع على المشهور إلا في الشعر)[2]

وما ذهب إليه الخضري من أن شرط القطع مع المنعوت النكرة أن يتكرر النعت عليه أكثر من واحد ، قال ابن مالك:(وإذا كان المنعوت نكرة اشترط في قطع نعته مشاركة المعرفة بتقديم نعت غير مقطوع ، كقول الشاعر :

وتأوي إلى نســوةٍ عُطَّلٍ وشعثًا مراضيعَ مثل السعــالى[3][4]

وقال أبو حيان : وشرط القطع في النكرة تأخره عن نعت آخر [5].

وقال السيوطي : فان كان النعت لنكرة شرط في جواز القطع تقدم نعت آخر اختيارا ....فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشعر "[6].

---

[1]- ارتشاف الضرب 592/2 والهمع 119/2

[2]- حاشية الخضري 55/2

[3]- البيت لامية بن عائذ الهذلي في الكتاب 399/1 ،66/2 والخزانة 42/2 432 والتصريح 117/2 والشاهد فيه نصب (شعثا) على إضمار فعل تقديره وذكرهن شعثا ويروى البيت بالجر عطفا على (عطل) ولا شاهد في البيت على هذه الرواية

[4]- شرح التسهيل لابن مالك 318/3

[5]- ارتشاف الضرب 593/2

[6]- الهمع 119/1

وقال صاحب التصريح : فان لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع إلا في الشعر [1].

وقد خالف الرضي هذه الأقوال ، فجوز القطع في النعت المنفرد ، وجعل قوله حمالة الحطب دليلا على ذلك ، حيث قال : (ون اجتماع الشرطين – يعني إلا يكون للتأكيد ، وإن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم – جاز القطع ، وان كان نعتا أول ، كقوله تعالى : ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ [2] ، وقولك : ﴿الحمد لله الحميد ﴾، وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت ، والآية رد عليه)[3].

وأما القطع الواحد في الشعر فيتحمل أن يكون منه قول بعض الجن :

وقبرُ حربٍ بمكـــانٍ قفرٌ ولـيس قربَ قبرِ حربٍ قبرٌ [4]

أي : هو قفر ، وإن: أمكن أن يقال : إنه مجرور تقديرا لاشتغال الآخر بحركة الروي[5] .

---

[1]- التصريح 117/2

[2]- الآية 4 من سورة المسد

[3]- شرح الكافية في النحو للرضى 316/1

[4]- فقالوا : إن هذا البيت لبعض الجن وكان قد صاح على حرب بن أمية في فلاة فمات بها ، والقفر الخالي ،وهو مرفوع صفة لمكان على القطع أو خبر المبتدأ وهو (قبر) والمعنى :انه مع مكانه قفر وفي هذا الوجه تكلف (بغية الإيضاح 19/1)

[5]- حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى 22/2

13– زيادة الواو .

أورد الخضري تنبيها في هذا الموطن ، نصه:(وزعم الكوفيون أن الواو تقع زائدة فيكون دخولها كخروجها،وجعلوا منه قوله تعالى:﴿ حتى إذا جاءُوها وفُتِحَتْ أبوابُها وقالَ لهم خزنَتُها﴾ [1]وقوله : ﴿ فلما أسْلَما وتَلَّه للجبين وناديْناه ﴾ [2] فالأولى فيهما أو الثانية زائدة ، وما بعدها جواب "إذا" و "لما" ، وقيل هما عاطفتان، أو للحال بتقدير "قد" ، والجواب فيها محذوف ، أي : كان كيت و كيت ، والزيادة ظاهرة في قوله :

فما بالُ مَنْ أسْعَى لأجْبرَ عظْمَهُ حِفَاظا وينوي مِنْ سَفَاهتِه كَسْري[3]

وقوله:

ولقد رَمَقتكَ في المجالسِ كلِّها فإذا و أنتَ تُعِينُ مِنْ يَبغيني[4]

فإن مابعد "إذا" الفجائية لايقترن بالواو ، وجملة (ينوي) حال من (مَن) ، وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو إلا أن يقدر له مبتدأ ، أي : وهو ينوي[5] ، وهذا التنبيه نقله الخضري عن ابن هشام في المغني ، ونص الخضري على ذلك فقال عقب هذا التنبيه : (أفاده المغني)[6]

---

[1] من الآية 73 من سورة الزمر

[2] الآية 103 ، 104 من سورة الصافات

[3] البيت لم أهتد إلى قائله وهو من الطويل ورد في مغني اللبيب 417/2

[4] البيت نسبه في الأغاني لأبي العيال الهذلي وهو من الكامل ينظر البيت في شرح عمدة الحافظ صـ652 ومغني اللبيب 417/2 وشرح إشعار الهذليين 422/1 والأغاني 400/23 .

[5] حاشية الخضري 61/2، 62

[6] المرجع السابق 62/2 والمغني 417/2

والقول بزيادة الواو قضية من قضايا الخلاف المشهورة بين جمهور الكوفيين والبصريين[1]، فالكوفيون والأخفش وابن مالك ذهبوا إلى أن الواو قد تكون زائدة ، وأنشد الكوفيون على ذلك قول الأسود بن يعفر :

حتى إذا قَمِلَتْ بُطونُكُمُ ورأيتُمُ أولادَكمْ شَبُّوا

وقلبْتُمُ ظهْرَ المِجَنِّ لنا إن الغدورَ الفاجرُ الخبُ[2]

أردا : قلبتم وزاد الواو ، وأنشد أبو الحسن :

فإذا وذلكَ ، ياكبيشةُ ، لم يكنْ إلا كَلِمَّة بارقٍ بخيالِ[3]

وجعل ابن مالك منه قول أبي كبير :

فإذا وذلكَ ليسَ إلا ذكرُهُ وإذا مضى شيْءٌ كأنْ لمْ يُفعَلِ[4]

وذكروا زيادة الواو في آيات ، منها قوله تعالى : ﴿حتى إذا جاءُوها وفُتِحَتْ أبْوابُها وقالَ لهم خزنتُها﴾ [5] ، وقوله :﴿ فلما أسْلَما وتَلَّه للجبين وناديْناه﴾ [6] ، فقالوا في الآية الأولى : معناه فتحت أبوابها ، وقالوا في الآية الثانية : المعنى "تله للجبين" .

ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تزاد ، وحجتهم أن الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وقد

---

[1]- ينظر هذا الخلاف في الإنصاف 456/2 والمغني 417/2

[2]- البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ص19 وبلا نسبة في الأزهية ص226 والجنى الداني ص165 وشرح المفصل 94/8

[3]- البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص259 والخزانة 58/11، 60 وهو في معاني القران للأخفش 673/2

[4]- البيت لأبي كبير في ديوان الهذليين 100/2 والخزانة 420/4 والجنى الداني ص165

[5]- من الآية 73 من سورة الزمر

[6]- الآية 103 ومن الآية 104 من سورة الصافات

أمكن هاهنا [1] ، ومن ثم خرج البصريون تلك الشواهد إلى معنى العطف ، والجواب مقدر، وتقديره أبلغ من ذكره إلا في قوله تعالى : " وفتحت أبوابها " فإن الواو فيه واو الحال ؛ لأن الكرامة للواصلين لدخولها أن يجدوا أبوابها مفتحة ، وجواب : ﴿فلما أسْلَما وتلَّه للجبين﴾ مننا عليه ، أو صرفناه عن ذلك ، أو نحو ذلك [2] .

والراجح – في نظري – من المذهبين هو المذهب البصري ؛ ذلك أنه إذا أمكن حمل الحروف على المعنى الأصلي الذي وضع له ، فلا يجوز لنا أن نعدل عنه إلى القول بزيادته ، وقد أمكن هنا ، فلم اللجوء إلى القول بالزيادة ؟ !!

14– (حتى) العاطفة.

أورد الخضري في هذا الموطن تنبيها يشمل أمرين :

الأول : أن (حتى) العاطفة لمطلق الجمع كالواو ، لا للترتيب في الحكم ، يقول الخضري : (حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا للترتيب في الحكم فيجوز : مات كل أب حتى آدم ، ودليل قوله عليه الصلاة والسلام : " كل شي بقضاء وقدر حتى العجز والكيس "[3] إذ لايتاخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما)[4] .

[1]– الإنصاف 456/2 والجنى الداني صـ126

[2]– رصف المباني صـ426

[3]– شرح النووي 204/16 والجامع الصغير 79/2

[4]– حاشية الخضري 63/2

وهذا التنبيه نقله الخضري عن ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال : (وحتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو فجائز كون المعطوف بها مصاحبا كقولك : قدم الحجاج حتى المشاة في ساعة كذا ، وجائز كونه سابقا ، كقولك : قدموا حتى المشاة متقدمين ، ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه ، وفي الحديث : " كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس " وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات، قال الشاعر :

رجالي حتى الأقدمون تمالُؤوا على كلِ أمرٍ يُورث المجدَ والحمْدَا[1]

عطف بـ(حتى) الأقدمين مع كونهم بيقين متقدمين)[2].

ويقصد ابن مالك والخضري من هذا التنبيه الرد على الزمخشري في زعمه إفادة (حتى) الترتيب ، يقول الأشموني : (حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري)[3]

الثاني : أنه إذا كان معطوفها آخرا مجرورا وجب إعادة الجار ، يقول الخضري : (وإذا كان معطوفها آخرا مجرورا وجب – كما في التسهيل– إعادة الجار لئلا تلتبس بالجارة ، كاعتكفت في الشهر حتى في آخره ، بخلاف غير الآخر كعجبت من القوم حتى بنيهم)[4]، وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك وتبعه فيه الخضري في وجوب إعادة الجارإذا كان معطوفها آخرا مجرورا ليس محل اتفاق بين النحويين : فابن عصفور يرى الأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجارة ، وقال

1- البيت لم أهتد إلى قائله وهو من الطويل وهو في شرح التسهيل 359/3 وشرح الاشموني 98/3 والهمع 136/2

2- شرح التسهيل 359/2

3- شرح الاشموني 98/3

4- حاشية الخضري 63/2

ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق[1] وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف،نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره ، وضابط ذلك :أنه متى صح حلول (إلى)محلها كانت محتملة للأمرين وإلا تعينت للعطف[2] ، وهذا المثال يصح أن تحل (إلى) فيه محل (حتى) فتقول في الشهر إلى آخره ، فان تعين العطف لم تلزم الإعادة، نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم ، وقوله :

جُودُ يُمْناكَ فاضَ في الخلْـقِ حتى بائِـسٍ دانَ بالإساءةِ دِيْنَـا[3]

وإنما لم يصح الجر في المثال والبيت لعدم صلاحية (إلى) في موضع (حتى) ، ولكون مابعدها ليس آخرا ولا متصلا بالآخر[4]

15– ما يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

أورد الخضري تنبيها في هذا الموطن ينص فيه أن هناك شرطين آخرين لابد من توافرهما في الوزن المانع للصرف زيادة على ما ذكره ابن مالك في ألفيته بقوله :

كـذالـك ذو وزن يخـص الفعل أو غـالب كأحمد ويعلـى[5]

أحد هذين الشرطين : أن يكون لازما .

---

[1]– شرح الاشموني 98/3

[2]– حاشية الصبان 98/3

[3]– البيت لم اهتد إلى قائله وهو من الخفيف ورد في شرح التسهيل 359/3 والهمع 137/2 وشرح الاشموني 98/3

[4]– حاشية الصبان 98/3

[5]– شرح ابن عقيل 305/2

الثاني : ألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع .

يقول الخضري : (وشرط الوزن المانع لزومه للكلمة فيصرف (امرؤ) و(ابنم) – علمين– لأنهما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة بل هما في الجر كـ(اضرب) ، وفي النصب كـ(اعلم) ، وفي الرفع كـ(اخرج) ، وألا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف ، نحو : رد وقيل– علمين– لخروجهما بالإعلال إلى وزن قفل ، وريم ، بخلاف نحو : (يزيد) وإن خرج إلى وزن (بريد) ؛ لأن زيادته تنبه على أصله)[1].

ويقصد الخضري من هذا التنبيه : أنه لا يمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلم ملازما – في الأغلب– صورة ثابتة في كل أحواله لا تتغير ، وأن تكون صيغة الفعل أصلية لم يدخلها تغيير، و ألا يخالف العلم الطريقة السائدة في الفعل ، فكلمة (امرئ) يجوز في رائها أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة تبعا للهمزة ومسايرة لها فإذا كانت الهمزة مضمومة جاز أن تتبعها الراء، وإذا كانت مفتوحة أو مكسورة جاز أن تتبعها في الحالتين كذلك ، تقول : جاء امرؤ عاقل ، ورأيت امرأ عاقلا ، وأثنيت على امرئ عاقل ، فإذا كانت الراء مضمومة فالكلمة على وزن الفعل (انصر)، وإذا كانت مفتوحة فهي على وزن الفعل (اسمع) ، وإذا كانت مكسورة فهي على وزن الفعل (اضرب) فهذه الموازنة في الصور الثلاث لا يعتد بها في منع الصرف ، فإذا صارت كلمة (امرئ) علما لم تمنع من الصرف ؛ لأنها لا تثبت على حالة واحدة في استعمالاتها المختلفة و لا تلازم وزنا واحدا تقتصر معه على وزن فعل واحد ، وكذلك الاسم (قفل) فانه على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : (رد) والاسم (ريم) على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : قيل وبالرغم من هذا فان الاسمين (قفل) و (ريم) وما

[1]– حاشية الخضري 2/106،105

يشبههما لايمنعان من الصرف – إذا صارا علمين– لأن وزن الفعل هنا ليس أصليا خاليا من تغيير سابق ، إذ الفعل (رد) أصله :ردد – بضم فكسر– وأدغمت الدلان فصار (رد) فهذه الصيغة جاءت متأخرة عن صيغة أصلية سابقة لا توازنها كلمة (قفل). وصيغة الفعل (قيل) المبنية للمجهول : ليست أصلية في هذا الوزن، وإنما أصلها (قول) نقلت حركة الواو للقاف بعد حذف الضمة ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لوقوعها بعد الكسرة المنقولة للقاف فصارت الكلمة (قيل) بصيغة طارئة ؛ بسبب نقل حركة الواو قلب هذه الواو ياء[1] ، وهذا التنبيه أحد تنبيهات الأشموني في هذا الباب ولم يشر الخضري إليه من قريب أو من بعيد[2] .

وقد نص على هذين الشرطين أبو حيان في الارتشاف حيث قال : (وان كان الوزن غير لازم نحو : امرؤ وابنم ، متبعا ماقبل الأول وللآخر انصرف ... وان كان الاعتلال لازما نحو : رد وقيل ، لغة من لم يشم وسمي به انصرف)[3] ، وفي الصبان اعتراضات على هذين الشرطين وأجوبة عليها تنتهي إلى القول بلزومهما، أرى أنه لاداعي لذكرها في هذا المقام لأنه لا يترتب على ذكرها أدنى فائدة [4].

---

[1] شرح المفصل 60/1 والنحو الوافي 238/4 ، 239

[2] شرح الاشموني 261/3

(3) ارتشاف الضرب 428/1 ، 429

[4] حاشية الصبان 261/3

16- صرف ما لا ينصرف.

عرض ابن مالك في ألفيته لمنع المصروف ، وصرف الممنوع ، فقال :

ولاضطرار أوتناسب صرف ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف[1]

وتوضيحا لهذا البيت قال ابن عقيل :يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف ، وذلك كقول امرئ القيس: تَبَصَّرْ خليلي هل ترى من ظعائنٍ[2]

وهو كثير ،وأجمع عليه البصريون والكوفيون[3] ، وورد – أيضا صرفه للتناسب كقوله تعالى ﴿ سلاسلا وأغلالا وسعيرا ﴾[4]،فصرف سلاسلا[5] لمناسبة ما بعده.

وأما ما منع المنصرف من الصرف للضرورة فأجازه قوم ،ومنعه آخرون ،وهم أكثر البصريين[6] ، واستشهدوا لمنعه بقول ذي الإصبع العدواني :

ومِمَـنْ وُلِـدُوا عامِـ ـرٌ ذُو الطُـول وذُو العَـرْضِ[7]

وقد أورد الخضري في هذا الموطن تنبيها على أمرين :

الأول : أن قوما أجازوا صرف العلم الذي جاء على صيغة منتهى الجموع اختيارا ،

---

[1] شرح ابن عقيل 113/2

[2] البيت من الطويل وهو من ديوان امرئ القيس ص43 وتمامه :

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن سوالك نقبا بين حزمي شعبعب

ينظر البين في المقاصد النحوية 368/4 وشرح ابن عقيل 113/2

[3] المقتضب 3/ 354 وشرح الكافية في النحو للرضى 35/1 وشرح الاشموني 275/3

[4] من الآية 4 من سورة الإنسان

[5] قراءة سلاسلا بالتنوين هي قراءة نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي وقرا ابن عامر وحمزة (سلاسل) بغير تنوين (السبعة لابن مجاهد 663)

[6] ينظر هذا الخلاف في الإنصاف 493/2 والتصريح 228/2 وشرح الاشموني 275/3

[7] البيت من ديوان ذي الإصبع العدواني ص48 والإنصاف 501/2 وشرح المفصل 68/1

يقول الخضري في بداية تنبيهه: (أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختيارا [1])
وهذا التنبيه أحد تنبيهات الأشموني في هذا الباب حيث قال :" أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له اختيارا [2].

وقد نص أبو حيان على ذلك ، فقال : (وأما الجمع المتناهي ، فقال الأخفش : بعض العرب تصرفه، وقد قرئ ﴿ سلاسلا وأغلالا﴾ [3] ﴿وقواريرا قواريرا ﴾ [4]

وقد بين الصبان العلة من إجازتهم صرف هذا الجمع ، فقال :(وسببه جمعهم له جمع السلامة ، نحو : صواحبات ، فأشبه الآحاد)[5]

الثاني : وزعم يعضهم أن صرف ما لا ينصرف لغة،يقول الخضري :(وزعم آخرون أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة ، قال الأخفش :وكأنها لغة الشعراء لاضطرارهم إليه في الشعر فجرى على ألسنتهم)[6]

وهذا التنبيه أيضا أحد تنبيهات الأشموني في هذا الباب ،فقد قال :(وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة ،. قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء،لأنهم اضطروا في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام)[7]

---

[1]- حاشية الخضري 109/2

[2]- شرح الاشموني 3/ 275

[3]- من الآية 4 من سورة الإنسان وقد سبق نسبة هذه القراءة لقارئيها

[4]- من الآية 15 ، 16 من سورة الإنسان وهي قراءة عاصم في رواية أبي بكر ونافع والكسائي (السبعة صـ663)

[5]- حاشية الصبان 275/3

[6]- حاشية الخضري 109/2

[7]- شرح الاشموني 275/3

وقد نص أبو حيان على اللغة ،وأشار إلى أن ثعلباً قد أجاز ذلك مطلقا ، يقول أبو حيان :

(و يجوز في الضرورة صرف مالا ينصرف ،وهو لغة عند قوم من النحاة ، وقد أجاز ذلك في الكلام أحمد بن يحيى)[1]

وبناء على هذا فإني أرى أنه لابد من التسليم بأن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة، وذلك لأن من نقل حجة على من لم ينقل ، وعليه تحمل قراءة ﴿ سلاسلا وأغلالا وسعيرا ﴾

﴿ قواريرا قواريرا ﴾ ، إذ القول به أولى من القول بالتناسب ؛ لما في ذلك من تكلف ظاهر يجب تنزيه القرآن عنه ، وعليه يكون صرف (ضعائن) في البيت اختيارا ، وليس ضرورة ،والله أعلم .

17– جزم الجواب بعد سقوط الفاء

ذكر النحويون في باب إعراب الفعل أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء المجاب بها نفي محض أو طلب محض ،ومثال النفي قوله تعالى:﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾[2]

وأما الطلب فيشمل الأمر، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني.

ومثال الأمر: أتني فأكرمك، ومثال النهي: لا تضرب زيدا فيضربك، ومثال الدعاء: رب انصرني فلا أخذل، ومثال الاستفهام: هل تكرم زيدا فيكرمك ، ومثال العرض:

---

[1] – ارتشاف الضرب 448/1

[2] – من الآية 36 من سورة فاطر

ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ،ومثال التحضيض : لولا تأتينا فتحدثنا ،ومثال التمني: ليت لي مالا فأتصدق[1] .

وذكروا أيضا أن الفاء إذا سقطت في جواب غير النفي من الأشياء التي سبق ذكرها وقصد الجزاء جاز لك أن تجزم الجواب ، فتقول :زرني أزرك ، على أنه مجزوم بشرط مقدر ، أو بالجملة التي قبله . ولا يجوز الجزم في النفي فلا تقول : ما تأتينا فتحدثنا .

واشترط الجمهور لجواز الجزم بعد النهي صحة دخول إن الشرطية على (لا)، فتقول: لا تدن من الأسد تسلم ، لصحة : إلا تدن من الأسد تسلم ، ولا يجوز الجزم في قولك : لا تدن من الأسد يأكلك، لعدم صحة : إن لا تدن من الأسد يأكلك. ولم يشترط الكسائي ذلك بناء على أنه لايشترط عنده دخول (إن) على (لا) فجزمه على معنى : إن تدن من الأسد يأكلك[2] .

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وشرط جزم بعد نهي أن تضع "إن" قيل "لا" دون تخالف يقع[3]

وشرحه ابن عقيل بما ذكرناه آنفا ، وأورد الخضري تنبيها في هذا الموطن ، نصه :

" شرط الجزم بعد الأمر ، وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع (إن) الشرطية وحدها موضعه ، كأحسن إلي أحسن إليك ، بخلاف : لا أحسن إليك ، فلا يجزم ، إذ لا يتناسب: إن تحسن إلي لا أحسن إليك ، ونحو : أين بيتك ؟

---

[1] – ينظر شرح المفصل 26/6 ، 27 والتصريح 238/2 ، 239 والهمع 10/2 ، 11

[2] – الكتاب 97/3 ينظر شرح المفصل 7/ 50 والتصريح 242/2 والهمع 14/2

[3] – شرح ابن عقيل 2/ 328

أزرك. أي : إن تُعرفينه أزرك . بخلاف : أين بيتك؟ أضرب زيدا في السوق ، وقس الباقي ".

وهذا التنبيه أخذه الخضري من الأشموني في شرحه ، ومن الصبان في حاشيته ، حيث قال الأشموني : (شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع "إن تفعل "، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إلا تفعل ، ، فيمتنع الجزم في نحو : أحسن إلي لا أحسن إليك ، فإنه لا يجوز إن تحسن إلي لا أحسن إليك ، لكونه غير مناسب)[1]

وقال الصبان : (قوله : "بعد الأمر"غير الأمر من أنواع الطلب غير النهي كالأمر في الشرط المذكور ، نحو : أين بيتك أزرك ، أي : إن تُعرفينه أزرك ، بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق ، إذ لا معنى لقولك :إن تعرفينه أضرب زيدا في السوق ، وقس الباقي)[2]

وأغلب الظن – عندي – أن العلة من إتيانهم بهذا التنبيه هو دفع ما قاله الكسائي من صحة الجزم بعد الأمر والنهي عند قيام القرينة على أن يضمر المثبت بعد المنفي ، والعكس ، فيجوز : لا تكفر تدخل النار ، أي : إن تكفر تدخل النار ، كما لا يجوز :لا تكفر تدخل الجنة ، ويجوز أيضا : أسلم تدخل النار ، بمعنى : إلا تسلم تدخل النار . وما ذهب إليه الكسائي مخالف لمذهب الجمهور ، لأنهم يوجبون أن يكون المقدر مثل المظهر ، نفيا ، وإثباتا[3].

يقول الرضي معقبا على كلام الكسائي:" وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد ، لو ساعده نقل "[4] ولما لم يساعده نقل فالرأي الراجح هو رأي الجمهور. والله أعلم.

1- شرح الاشموني 113/3

2- حاشية الصبان 311/3

3- شرح التسهيل لابن مالك 43/4

4- شرح الكافية في النحو للرضى 2/ 267

18- اجتماع الشرط والقسم.

أورد الخضري تنبيها في هذا الشأن يشير فيه إلى أنه إذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب له، وجملة القسم هي جواب الشرط حيث إن كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابا، وجواب الشرط: إما مجزوم ،أو مقرون بالفاء[1]، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة ، مصدرة بمضارع أكد باللام والنون ، نحو: والله لأذاكرن درسي ، وإن صدرت بماض اقترن باللام و(قد) ، نحو : والله لقد قام زيد ، وإن كان جملة اسمية فـ بإن واللام ،أو اللام وحدها ، أو بإن وحدها ، نحو:والله إن زيدا لقائم ، والله لزيد قائم ، والله إن زيدا قائم .

وإن كان جملة فعلية منفية ، فينفى بـ (ما) أو (لا) أو (إن) ، نحو :والله ما يقوم زيد، ولا يقوم زيد ، وإن يقوم زيد ، وكذلك الاسمية .

فإذا اجتمع شرط وقسم ، حذف جواب المتأخر منهما لدلالة الأول عليه، ما لم يتقدم عليهما ذو خبر ، فإن تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقا .

فتقول فيما لم يتقدم عليهما ذو خبر : " إن قام زيد والله يقم عمرو ، فتحذف جواب القسم .لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول :" والله إن يقم زيد ليقومن عمرو" فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه. وتقول فيما تقدم عليهما ذو خبر " زيد إن قام والله أكرمه" و"زيد والله إن قام أكرمه "[2].

---

[1] ينظر الكتاب 63/3 وشرح ابن عقيل 349/2

[2] ينظر شرح الكافية في النحو للرضى 262/2 وشرح ابن عقيل 349/2 ،350 وشرح الاشموني 27/4

وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

وإن توالیا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر[1]

وشرحه ابن عقيل بما سبق ، وما أورد عليه الخضري من التنبيه السابق ، الذي خالف فيه ابن السراج الذي جوز جعل القسم جواب الشرط ،ولو بلا فاء، حيث يقول: (إذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب له،وجملة القسم جواب الشرط ،ك(إن قام زيد فوالله لأ ضربنه).

وأجاز ابن السراج[2] جعل القسم المتأخر جواب الشرط ،ولو بلا (فاء) على تقديرها ،وهو ضعيف،لأن حذفها خاص بالضرورة)[3].

وهذا التنبيه أحد التنبيهات الأشموني في هذا الباب ، وقد أشار الخضري إلى ذلك، حيث ذيل تنبيهه بكلمة (أشموني)، يقول الأشموني :(إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب ، وأجاز ابن السراج أن تنوى فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها ،فأجاز :إن تقم بعلم الله لأزورنك، على تقدير: فبعلم الله ،ولم يذكر شاهدا ،وينبغي ألا يجوز ذلك ؛لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة)[4] وما ذهب إليه الأشموني والخضري من أن حذف الفاء للضرورة هو مذهب الجمهور[5] .

---

[1]- شرح ابن عقيل 349/2 ، 350

[2]- الأصول في النحو 198/2

[3]- حاشية الخضري 262/2

[4]- شرح الاشموني 30/4

[5]- الكتاب 64/3 والتصريح 250/2

ومما حذفت فيه الفاء للضرورة قول حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان[1]

وأما ما ذهب إليه ابن السراج من إجازة أن يكون نحو : "إن تقم بعلم الله لأزورنك" على نية الفاء ، أي فبعلم الله لأزورنك ، فهو تابع فيه للأخفش ،فقد خرج فيه الأخفش قوله تعالى : ﴿ إن ترك خيرا الوصية للوالدين ﴾[2]على حذف الفاء ، حيث قال : (فـ (الوصية)على الاستئناف ، كأنه قال – والله أعلم – إن ترك خيرا فالوصية)[3] .

وقد رُد على الأخفش بأن الفاء لا تحذف إلا في الضرورة ،يقول سيبويه :(وسألته – يعني الخليل – عن قوله: إن تأتني أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قبل " أنا كريم "يكون كلاما مبتدأ ، والفاء و(إذا) لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مضطرا ، يشبه بما يتكلم به من الفعل ، قال حسان بن ثابت :

مَنْ يفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يشكُرُها والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ[4]

بل إنه روي عن المبرد أنه لا يجيز حذف الفاء مطلقا ، لا في ضرورة ولا في غيرها[5]، ويروي البيت السابق :

---

(8) البيت من البسيط وهو من شواهد الكتاب 65/3 والخصائص 281/2 والاشموني 20/4

(9) من الاية 180 من سورة البقرة

(10) معاني القران للاخفش 350/1

(1) الكتاب 64/3 ، 65

(2) مغني اللبيب 1/ 187

مَنْ يفْعلِ الخيرَ فالرحمنُ يشكُرُهُ والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثْلانِ[6]

ورد الناس عليه بأن هذه ليست حجة على رواية سيبويه[4] .

وبناء على هذا فإن ما ذهب إليه ابن السراج من تقدير الفاء في المثال السابق ونحوه ضعيف كما قال الأشموني والخضري ، ومن ثم فلا ينبغي أن يعول عليه ، ويكتفى بإجازة الجواب للقسم المتأخر عند وجود الفاء فيه ، فإذا لم توجد فيه الفاء فالجواب للمتقدم منهما .

تصحيح (أفعال) و (استفعال)

يرى الصرفيون أنه إذا كان المصدر على (إفعال) أو (استفعال) مما أعلت عينه حمل على فعله في الإعلال ، فتنقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة ، فيلتقي ألفان ، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تعوض عنهما تاء التأنيث ، وذلك نحو : "إقامة "

و" استقامة " ، وأصلهما : إقوام ، واستقوام ، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، فالتقى ألفان : الأولى بدل العين ، والثانية بدل ألف (إفعال) و (استفعال) فوجب حذف إحداهما .

1- هذه الرواية نسبها ابن هشام في مغني اللبيب للمبرد لكن الرواية التي في المقتضب 72/2 هي نفس الرواية التي في الكتاب 65/3 وهو مع سيبويه في أن هذا البيت على تقدير الفاء ولايصلح فيه غير ذلك ، يقول المبرد (فلا اختلاف بين النحويين في انه على إرادة الفاء لان التقديم فيه لا يصلح) 73/2

[4] الدر المصون 1/ 455

واختلف النحويون في أيتهما المحذوفة ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف (إفعال) و (استفعال) ، لأنها الزائدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل . وقد اختار ابن مالك ذلك ، وإليه أشار بقوله :

ومفعل صحح كالمفعال وألف الإفعال واستفعال

أزل لذا الإعلال ، والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض[1]

وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة[2] ، هذا وقد ورد تصحيح (إفعال) و (استفعال) فنبه الخضري إلى ذلك قائلا :(قد ورد تصحيح (إفعال) و (استفعال) ، وفروعهما في ألفاظ منها : أغول ،إغوالا ، أغيمت السماء إغياما ، واستحوذ ، استحواذا ، واستغيل الصبي استغيالا ، أي: شرب الغيل ،– بفتح المعجمة — وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤتى أو وهي حامل، وهذا شاذ عند النحاة ، وقيل لغة فصيحة يقاس عليها)[3]

وقضية تصحيح (إفعال) و (استفعال) من قضايا الخلاف النحوي : فالجمهور يحكمون عليه بالشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه .

وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها ، وحكى الجوهري عنه أنه حكي عن العرب تصحيح (أفعل) تصحيحا في الباب كله وقال الجوهري أيضا : تصحيح هذه الأشياء لغة صحيحة فصيحة[4] .

---

[1] شرح ابن عقيل 2/ 527

[2] الكتاب 4/ 354 وشرح شافية ابن الحاجب 151/3

[3] حاشية الخضري 205/2

[4] ارتشاف الضرب 151/1 وشرح الاشموني 4/ 323

وقال ابن مالك في التسهيل قولا ثالثا وهو : أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو : استنوق الجمل استنواقا ، واستتيست الشاة استتياسا ، أي صار الجمل ناقة ، وصارت الشاة تيسا ، لا فيما له ثلاثية ، نحو : استقام[5] .

والرأي الذي تركن النفس ما ذهب إليه الجوهري من أن تصحيح هذه الأشياء لغة صحيحة فصيحة ، وذلك لأن القرآن نصرها ، ونحن نعلم أن القرآن جاء بلغة العرب كثرت أم قلت ، ويعد هذا من باب الإعجاز للقرآن الكريم .

الخاتمة

الحمد لله الذي جعل من العسر يسرا ، وجعل مع الضيق فرجا ومخرجا ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين . وبـعـــد،،

فقد انتهيت – بفضل الله وعونه وتوفيقه — من دراسة التنبيهات النحوية التي أوردها الخضري في حاشيته ، وقد لاحظت من خلال هذه الدراسة أن أغلب هذه التنبيهات مأخوذة من تنبيهات الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك ، نقلها الخضري –أحيانا– بنصها ، وأحيانا أخرى بتغيير في الجمل والتراكيب ، وكان– قليلا — ما يشير إلى هذا النقل بكلمة : (أشموني)في نهاية التنبيه .

كما لاحظت أيضا أن بعض التنبيهات الأخرى مأخوذة من ابن مالك في شرح التسهيل ، ومن الصبان في حاشيته .

وقد كان لهذه الدراسة الفضل في رد هذه التنبيهات إلى مصادرها الأصيلة ، ومعالجتها معالجة علمية جادة ، وذلك بنسبة الرأي إلى صاحبه ، وتوثيقه من

---

[5] التسهيل لابن مالك 312/2

مصدره الأصلي ،وبيان موقف الجمهور منه ، مرجحا في النهاية ما يستحق الترجيح، مؤيدا ذلك بالدليل ما أمكن .

وإني أسأل الله أن يكتب لصاحب هذه الدراسة الأجر والتوفيق والسداد ، إنه سميع مجيب .

المراجع

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي _تحقيق الدكتور / طارق جنابي –عالم الكتب –مكتبة النهضة العربية –بيروت 1407هـ/1987م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان النحوي . تحقيق الدكتور/ مصطفى احمد النماس .1404هـ / 1984م.
3. الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين أحمد بن إدريس ، عبد الرحمن القرافي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية بيروت –لبنان طبعة أولى 1406هـ/1986م.
4. الأزهية في علم الحروف للهروى. تحقيق عبد المعين الملوحي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.1391هـ / 1971م.
5. أساس البلاغة للزمخشري . دار الكتب المصرية 1341هـ
6. الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي . دار الحديث – الطبعة الثالثة 1404هـ / 1984م.
7. أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية –تأليف الدكتور / عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – ط أولى 1408هـ /1988م.
8. إعراب القران للنحاس . تحقيق الدكتور / زهير غازي زاهد . وزارة الأوقاف العراقية . بغداد 1397هـ / 1977م.
9. الأعلام لخير الدين الزركلي – الطبعة الثانية – القاهرة 1373هـ /1954م.

10. ألفاظ الخصوص والعموم ، دراسة تفصيلية لغوية – تأليف دكتور سمير أحمد عبد الجواد
1406 هـ/ 1986م ، دار الفكر العربي بيروت ، ط 1998م .
11. أمالي بن الحاجب – أو الأمالي النحوية – تحقيق الدكتور / هادي حسن حمودي – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت 1405هـ /1985م.
12. أمالي ابن الشجري – تحقيق الدكتور / محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة –الطبعة الأولى 1413هـ / 1992م.
13. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنبا ري – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت 1407هـ/1987.
14. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد – الطبعة الخامسة 1399هـ/ 1979م.
15. البسيط في شرح جمل الزجاجي . تحقيق الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي . بيروت 1407هـ / 1986م.
16. البحر المحيط لأبن حيان – مطبعة السعادة بمصر 1328م.
17. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي . تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة عيسى البابي الحلبي 1384 هـ / 1964 م.
18. البيان في غريب اعراب القران لأبي البركات الأنبا ري – تحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه – دار الكتاب العربي – القاهرة 1389هـ / 1969م.
19. تاج العروس من جواهر القاموس للمرتضى الزبيدي – طبعة القاهرة 1306هـ، وطبعة الكويت 1385هـ / 1965م.
20. التبيان في علوم القران ، وهو مسمى إملاء ما من به الرحمن – لأبي البقاء العكبري – تحقيق علي محمد البجاوي – مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر 1396هـ / 1976م.
21. التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري – تحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – دار الغرب الإسلامي – بيروت 1406 هـ/ 1986م .

22. تذكرة النحاة لأبي حيان النحوي – تحقيق الدكتور / عفيف بن عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة – بيروت 1406هـ / 1986م.
23. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة – بدون تاريخ .
24. تهذيب اللغة للأزهري المؤسسة المصرية العامة 1384هـ / 1964م.
25. التوابع في النحو العربي – تحليل ودراسة الدكتور / محمد يسرى زعير – دار الطباعة المحمدية – الأزهر – القاهرة – طبعة أولى 1398هـ .
26. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل – المكتبة العربية بحلب 1393هـ / 1973م.
27. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الأربلي – تحقيق الدكتور حامد احمد نيل – مكتبة النهضة المصرية 1404 هـ / 1984م.
28. حاشية الأمير علي المغني – طبع مع المغنى بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر – بدون تاريخ
29. حاشية الدسوقي علي المغني – طبعة بولاق بمصر 1286هـ.
30. حاشية الصبان على شرح الاشموني – انظرها مع شرح الاشموني على ألفية ابن مالك .
31. حاشية يس على التصريح – انظرها على التصريح بمضمون التوضيح .
32. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – لعبد القادر بن عمر البغدادي – طبعة بولاق بمصر1299هـ ، ونشره الخانجي بمصر 1409 هـ / 1989م بتحقيق / عبد السلام محمد هارون .
33. الخصائص لابن جني – تحقيق الشيخ محمد علي نجار ، دار الكتب المصرية 1371هـ/ 1952م.
34. خصائص لهجتي تميم وقريش دكتور الموافي الرفاعي البيلى . بدون طبع و تاريخ رسالة علمية.

35. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق الشيخ علي معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان طبعة أولى 1414هـ/1993م.
36. الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن أمين الشنقيطي – مطبعة كروستان ، القاهرة 1328هـ.
37. دروس في النحو – الجزء الثالث – الأستاذ الدكتور أمين عبد الله سالم . بدون طبع وتاريخ ، مذكرة لطلاب كلية الآداب بالمنوفية .
38. ديوان أبي دؤاد الإيادي (جارية أو حارثة ابن حجاج) نشر جوستاف جور نيام ، ضمن دراسات في الأدب العربي ، ترجمة إحسان عباس – منشورات مكتبة الحياة – بيروت – الطبعة الأولى -1959م.
39. ديوان الأعشى (ميمون بن قيس 7هـ) شرح وتعليق محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط7 ، 1983م ، وتحقيق رودولف جابر – فينا 1927م.
40. ديوان جرير بن عطية ، تحقيق نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .
41. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : تحقيق سيد حنفي حسين – دار المعارف بمصر 1977م .
42. ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى 1981م.
43. ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة) شرح احمد بن حاتم الباهلي – تحقيق عبد القدوس أبي صالح – مؤسسة الإيمان بيروت ط الأولى 1982م.
44. ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى وطبعة الصاوي 1354هـ.
45. ديوان كثير عزة – تحقيق إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت الطبعة الأولى 1971هـ.
46. ديوان لبيد بن ربيعة العامري – تحقيق إحسان عباس – نشر وزارة الإعلام في الكويت – حكومة الكويت – الطبعة الثانية 1984م.
47. ديوان النابغة الذبياني – تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصر1977م.

48. الذريعة إلى تصانيف الشيعة لمؤلفه العلامة الشيخ / آقابزرك الطهراني ، المتوفى سنة 1389هـ ،ط طهران 1355 الهند .
49. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقى تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – الطبعة الأولى 1975م.
50. سر صناعة الإعراب – أبو الفتح عثمان بن جني – دراسة وتحقيق حسن هنداوي – دار قلم – دمشق – الطبعة 1985م.
51. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي – بدون تاريخ .
52. شرح الإمام محمد بن بكر الدماميني على متن المغني ، بهامش المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام – المطبعة البهية بمصر .
53. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة – بدون تاريخ .
54. شرح ديوان الأخطل (غياث بن غوث) صنفه وكتب مقدماته وشرح معانيه واعد فهارسه الياس سليم الحاوي – دار الثقافة – بيروت – الطبعة الثانية -1979م.
55. شرح شواهد المغني للسيوطي – منشورات دار المكتبة الحياة – بيروت – لبنان .
56. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – تأليف جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد المنعم احمد هريدي – الطبعة الأولى – مطبعة أمانة بالقاهرة .
57. شرح المفصل لأبن يعيش – دار الطباعة المنيرية بمصر 1928 م .
58. صحيح البخاري – دار الشعب بمصر 1378هـ مصورة عن طبعة بولاق .
59. الفاء معانيها واستعمالاتها – أ.د عبد المعطي جاب الله سالم – دار الأمانة – القاهرة الطبعة الأولى 1408 هـ / 1988م .
60. فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأبن حجر العسقلاني – رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي – وصححه وأخرجه محب الدين الخطيب – المكتبة السلفية – القاهرة 1379هـ.

61. الفوائد الرجالية (رجال السيد بحر العلوم) المعروف بالفوائد الرجالية) تأليف سيد الطائفة آية الله العظمى السيد / محمد الهادي – بحر العلوم ، وحسين بحر العلوم – مكتبة الصادق – مهران – الطبعة الأولى 1963م.
62. القاموس المحيط للفيروز أبادي – المطبعة المصرية 1352 هـ .
63. الكتاب لسيبويه – تحقيق عبد السلام محمد هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب 1385هـ/ 1966م.
64. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة . استانبول 1941م.
65. كشف اللثام عما تحت رب من أحكام – بحث في مجلة كلية الغد العربية بالقاهرة – العدد السادس عشر للدكتور / محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي 1998م .
66. لسان العرب لابن المنظور – مطبعة بولاق مصر 1300هـ.
67. مصابيح المغاني في حروف المعاني للإمام محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم بن خطيب الموزعي – الجزء الثاني – تحقيق د/عايض العمري دار المنار ط 1414هـ .
68. المسائل الحلبيات – صنعة أبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي – دار القلم للطباعة والنشر – بيروت – الطبعة الأولى 1907هـ ، 1987م.
69. المستقصى في أمثال العرب للزمخشري – حيدر أباد – الهند – 1953م.
70. معاني الحروف للرماني – تحقيق الدكتور / عبد الفتاح اسماعيل شلبي – نهضة مصر سنة 1973م .
71. معاني القران للأخفش – دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب – الطبعة الأولى – 1405هـ / 1985م.
72. معاني القران للفراء – الجزء الأول بتحقيق احمد يوسف نجاتي ، والشيخ محم علي النجار ، والثاني بتحقيق الشيخ النجار ، والثالث بتحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، الأول دار الكتب المصرية ، والثاني الدار المصرية للتأليف والترجمة ، والثالث : الهيئة المصرية للكتاب ، ط3 ،1403هـ - 1983م .
73. مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب لأبن هشام . تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد – مطبعة المدني بمصر – بدون تاريخ .

74. المقتضب للمبرد – تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عظيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة 1385هـ.

75. المنصف من الكلام على مغني اللبيب (حاشية الاشموني ، وبهامشها شرح الإمام بن أبي بكر الدماميني على متن المغني – المطبعة البهية بمصر 1954م .